

Distr.: General
18 July 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٢٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية الاجتماعية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة
الاستثنائية الرابعة والعشرين
تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٥/٦٨. وهو يقدم استعراضاً عاماً للمناقشات التي أجرتها لجنة التنمية الاجتماعية خلال دورتها الثانية والخمسين مع التركيز على الموضوع ذي الأولوية "التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع". ويبرز التقرير السياسات والاستراتيجيات الفعالة اللازمة للأخذ بنهج قائم على التمكين في مجال وضع السياسات، أي نهج يرمي إلى تهيئة بيئة مواتية تتيح للناس تمكين أنفسهم من خلال استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز طاقات وقدرات الأفراد والجماعات، وكفالة شمولية عمليات المؤسسات والحوكمة، والنهوض بعدم التمييز. ويتناول التقرير أيضاً الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، والتقدم المحرز في تنفيذ البرامج ذات الصلة بالفئات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، والوسائل الكفيلة بتعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات معروضة على نظر الجمعية العامة.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

260814 260814 14-57866 (A)



أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٣٥/٦٨ أن لجنة التنمية الاجتماعية هي المسؤولة الرئيسية عن متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

٢ - ويوجز هذا التقرير المناقشات التي دارت في الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٤، مع التركيز خصوصاً على الموضوع ذي الأولوية "التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع". واختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٧/٢٠١٢ هذا الموضوع باعتباره الموضوع ذا الأولوية لدورة اللجنة للاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ويعتبر التمكين عملية دينامية تأخذ مجراها على المدى الطويل وتتأثر بالظروف الوطنية والمحلية. وفي حين أن التمكين هو جزء أساسي في المساعي الرامية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر والعمالة الكاملة والمنتجة والاندماج الاجتماعي، فإن هذه الأهداف تتيح أيضاً تحقيق التمكين.

٣ - ويستعرض الجزء الأول من التقرير السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التمكين. ويتناول أيضاً الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، والتقدم المحرز في تنفيذ البرامج ذات الصلة بالفئات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، مبرزاً أحوال الشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقات والأسر والشعوب الأصلية. ويركز الجزء الثاني من التقرير على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. ويبحث السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تؤثر على الأحوال الاجتماعية والعوامل أو الحركات الاجتماعية التي تشكل عمليات التغيير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات معروضة على نظر الجمعية العامة.

- ثانيا - المسائل المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والخمسين
- ألف - الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع
- ٤ - إن التمكين عملية طويلة المدى تسير في اتجاه تحقيق المشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. وهي تستتبع اتخاذ إجراءات متنوعة ومشاركة فاعلين مختلفين في مجالات متعددة. وتؤدي الحكومات دورا أساسيا فيهيئة بيئة مواتية تيسر للأفراد والمجتمعات المحلية القدرة على التمكين الذاتي للتغلب على الفقر وبلوغ العمالة المنتجة والحصول على العمل اللائق وتحقيق الإدماج الاجتماعي. ويمكن للناس أن يصبحوا، بفضل ما يكتسبونه من تمكين، عوامل للتغيير وأن يشاركوا بنشاط في إيجاد حلول مستدامة للتحديات القائمة والناشئة. وبالتالي، فإن تمكين الأشخاص عامل مهم باعتباره في آن واحد هدفا في حد ذاته ووسيلة لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمنصفة والمستدامة.
- ٥ - ولجميع السياسات العامة تأثير على تمكين الناس إلى حد ما، سواء كان ذلك نتيجة سياسات مباشرة أو من خلال الأثر غير المباشر لتدابير السياسة العامة. وفي حين أن لا وجود لأي سياسة أو استراتيجية أو مجموعة سياسات واستراتيجيات فريدة أو عامة يراود بها تمكين الناس، إلا أنه يمكن للحكومات أن تعتمد نهجا تمكينيا في رسم السياسات وتنفيذها يتيح المشاركة الفعلية لجميع أفراد المجتمع. وينبغي أن يكون لهذا النهج مساران، أحدهما يرمي إلى تحقيق المساواة في الفرص وإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة من خلال سياسات شاملة وجامعة؛ ويوجه المسار الآخر نحو اتخاذ تدابير موجهة لمن يواجهون أشد التحديات في التغلب على الفقر والإقصاء. وهذان المساران يعزز كل منهما الآخر ويجب إدراجهما في إطار واحد للسياسات.
- ٦ - وتتيح السياسات والاستراتيجيات التي تركز على التمكين الاستثمار في ما للناس من طاقات من خلال بناء قدراتهم، وتعزيز شعورهم باعتبارهم أطرافا معنية من خلال تعزيز المشاركة الوطنية. ويمكن أن تعجل عملية التمكين، بهذه الصفة، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل تحقيق تنمية أكثر شمولية وإنصافا واستدامة.

١ - العناصر الرئيسية المكونة للنهج التمكيني إزاء السياسات

- ٧ - تتمثل العناصر الرئيسية للنهج التمكيني في تعزيز قدرات وطاقات الأفراد والجماعات في مجالات المشاركة، وبناء المؤسسات العامة التي توفر الدعم وتسم بالانفتاح والتجاوب والشفافية وتخضع للمساءلة، والقضاء على التمييز. وهذا النهج لا يقتصر على استهداف

فئات اجتماعية معينة، بل يرمي أيضا إلى تعزيز مؤسسات شاملة للجميع يمكن أن تهيئ مجالا متكافئا فيه الفرص أمام الجميع.

٨ - ويمكن قياس مدى تمكين الأفراد من خلال قدرتهم على المشاركة والإسهام بنشاط في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكن تعزيز هذه القدرة، أولا وقبل كل شيء، من خلال الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية الاجتماعية. إذ يرجح أكثر أن يحصل الأفراد الأصحاء والمتعلمون على وظائف تدفع عنها أجور أعلى، مما يزيد من فرص الارتقاء الاجتماعي أمامهم ويوسع نطاق مشاركتهم في المجتمع. ويمكن أيضا تعزيز قدرات الأفراد من خلال تحسين فرص الاستفادة من الخدمات المالية، والتدريب على مهارات العمل والأعمال الحرة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإدارة المعارف، والتدريب في مجال التعبئة الاجتماعية وبناء الشراكات أو التحالفات.

٩ - وعلاوة على ذلك، يجب أن تقوم عملية صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تمكين الناس على أساس تحليل أو تقييم اجتماعي يجري بعناية للعوامل التي ترسخ إضعاف الأفراد وإقصاءهم. ويتطلب توسيع نطاق قاعدة للأدلة توفير بيانات موثوقة في الوقت المناسب بشأن العوامل المتاحة للعموم والمبوبة بحسب نوع الجنس والسن وغيرهما من الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والديمقراطية، وتحديد مؤشرات قابلة للقياس من أجل تقييم التقدم المحرز في التشجيع على تمكين الأفراد والجماعات. ويستلزم القيام بذلك أيضا وضع نظم إحصائية متينة.

١٠ - وتعتبر المؤسسات المنفتحة والشاملة، والشفافية والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان، ونظم العدالة التزيهة من الشروط المسبقة الأساسية لتفعيل نهج التمكين. وينبغي على الخصوص أن تقوم المؤسسات العامة الوطنية والمحلية بتحويل هياكلها وآلياتها الداخلية حتى تكون أكثر فعالية في تيسير المشاركة الوطنية، والتشاور والحوار الاجتماعيين، وإقامة الشراكات مع جهات معنية متعددة، ودعم منظمات شعبية شاملة تمثل الجماعات المحرومة أو المهمشة.

١١ - وأخيرا، يعتبر عدم التمييز وتكافؤ الفرص أمام الجميع عنصرين من عناصر التمكين حاسمي الأهمية. ويشكل التمييز والقوالب النمطية والإقصاء الاجتماعي عقبات رئيسية أمام مشاركة الضعفاء والمحرومين من الجماعات والأفراد.

٢ - السياسات الرامية إلى تعزيز قدرة الناس على المشاركة

الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية

١٢ - يمكن أن يمهد تعميم التعليم الجيد والرعاية الصحية الأساسية السبيل أمام الضعفاء والمحرومين من الأفراد للخروج من دائرة الفقر. فالحماية الاجتماعية توفر ضمانات الدعم بالحد الأدنى من الدخل والخدمات الأساسية، مما يحسن مآل الأسر المعيشية الفقيرة على صعيدي الصحة والتعليم، ويمكن الأسر من التخفيف من المخاطر التي تواجهها. وهذه التدابير تيسر بناء رأس المال البشري ويمكن أن تكون نقطة انطلاق عملية التمكين.

١٣ - وفي العقد الماضي، أحرز قدر كبير من التقدم في تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي. ولكن لا تزال ثغرات كبيرة قائمة على مستوى معدلات استبقاء التلاميذ وإتمام دراستهم ونوعية التعليم الذي يتلقونه. وعلاوة على ذلك، لا يزال الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي يمثل تحدياً في العديد من البلدان. وينبغي كذلك بذل جهود إضافية لتعزيز نوعية التعلم وتحسين معدلات استبقاء التلاميذ وإتمام دراستهم من خلال تدابير من قبيل زيادة عدد المدرسين المؤهلين؛ وتعزيز إدارة المدارس؛ وتوحيد المناهج الدراسية؛ وخفض التكاليف المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة بالتعليم (أي رسوم الكتب المدرسية والزي المدرسي الموحد والغداء والنقل)؛ وتوفير الدعم المالي أو العيني للأسر الضعيفة؛ وتحسين السلامة أثناء تنقل الطلاب من المدارس وإليها؛ وتوفير التعليم غير النظامي والتعليم المهني والتعليم عن بعد بتكاليف معقولة.

١٤ - والتربية الوطنية عامل حاسم الأهمية في تعزيز قدرات الأفراد، إذ أنها تبلور وعي المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم، وتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال توفير المعلومات الأساسية عن السياسات والأولويات العامة، بما في ذلك اعتمادات الميزانية والإنفاق. ويمكن تلقين التربية الوطنية عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي وبشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

١٥ - ولا يترتب عن الاستثمارات في مجال الصحة العامة تحسين إمكانية الاستفادة من خدمات مرافق الرعاية الصحية الأساسية فحسب، بل أيضاً تخفيض التكاليف المالية والبشرية التي ستتكد في المستقبل نتيجة عوامل مثل سوء التغذية، والوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وانتشار الأمراض المعدية وغير المعدية والأمراض المستوطنة، والتغيب باستمرار عن المدرسة أو العمل أو الانقطاع عنهما بسبب اعتلال الصحة. وتمكن هذه الاستثمارات الناس من العيش حياة صحية ومنتجة بقدر أكبر. ويؤثر سوء الحالة الصحية في مراحل الطفولة المبكرة سلباً على نتائج التعلم، الأمر الذي يقلل من فرص الحصول على العمل اللائق، وبالتالي، من فرص الخروج

من دائرة الفقر لاحقاً. واعترافاً بأهمية الرعاية الصحية الأساسية في التنمية الشاملة والمستدامة، يضطلع عدد متزايد من البلدان بإصلاح صحي شامل من أجل تحقيق التغطية الشاملة بالخدمات الصحية^(١). وينبغي تشجيع تبادل المعارف بشأن السياسات والنهج التي تكللت بالنجاح من أجل مساعدة الحكومات التي تسعى إلى وضع نظم للرعاية الصحية الشاملة.

١٦ - والحماية الاجتماعية تخفف من الآثار السلبية للصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية، وتحول دون وقوع المواطنين مجدداً في براثن الفقر بفضل توفير الدعم المؤقت أو الطويل المدى لضمان دوام أسباب المعيشة في بعض الحالات. وفي بعض البلدان، تشمل الحماية الاجتماعية التحويلات الاجتماعية المشروطة أو غير المشروطة للفئات المستهدفة من السكان التي يراد بها معالجة الأسباب الكامنة وراء الفقر والإقصاء. وإدراكاً للمنافع المحتملة للحماية الاجتماعية، ما فتئت بلدان نامية كثيرة تعمل على إنشاء أو تعزيز أنظمة أو برامج الحماية الاجتماعية فيها. وتضم العديد من برامج التحويلات الاجتماعية في صلبها عنصراً للاستثمار في القدرات البشرية؛ والاستفادة من هذه البرامج مشروطة بالمواظبة على المدرسة وإجراء الفحوص الصحية بانتظام، أو بالمشاركة في برامج التدريب المهني أو التدريب على المهارات. لكن نجاح هذه البرامج في تكسير حلقة الفقر المتوارث من جيل إلى آخر وفي التشجيع على التمكين يتوقف إلى حد كبير على توفير الخدمات الاجتماعية ذات النوعية الجيدة وعلى قدرة تلك الخدمات على التكفل بالطلب المتزايد.

تحسين فرص الحصول على العمل اللائق والأصول الإنتاجية الأخرى

١٧ - لا يوفر العمل اللائق الدخل فقط، بل يتيح أيضاً فضاءاً للتفاعل الاجتماعي والاعتراف بالفرد داخل المجتمع ويشكل مصدراً لشعور بالكرامة. والعمل اللائق يمثل بهذه الصفة إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين الأفراد. ولكن العمل فقط لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين نوعية الحياة. بل إن معظم الأشخاص الذين يعيشون في فقر يعملون في الواقع في مجال زراعة الكفاف أو يشغلون وظائف متدنية المهارات ومنخفضة الأجور تتسم بسوء ظروف العمل. ومن أجل تعزيز تمكين الناس بفضل العمل، ينبغي عدم الاكتفاء بزيادة فرص العمل وتحسين نوعيته؛ ويتعين إجراء تدخلات متنوعة من أجل تحسين إمكانية الحصول على العمل اللائق، بما في ذلك ما يلي: استعراض وتعديل قوانين وأنظمة العمل؛ وتنقيح السياسات

(١) انظر بيان رئيس البنك الدولي أمام المؤتمر العالمي المعني بالتغطية الصحية الشاملة من أجل النمو الشامل والمستدام الذي عقد في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ متاح في الموقع التالي: <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/12/06/political-leadership-universal-health-coverage-world-bank-japan>

المتعلقة بسوق العمل، لأغراض منها مثلاً دعم الحد الأدنى للأجور أو التفاوض الجماعي أو الحوافز المالية والضريبية للاستثمار الإنتاجي في المؤسسات الصغيرة والبالغة الصغر؛ وتحسين موازنة سياسات سوق العمل مع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية؛ وتعزيز الحوار الاجتماعي؛ وتخفيف الجهات الفاعلة في القطاع غير النظامي من أجل تحسين ظروف العمل؛ ودعم المنظمات القائمة على العضوية، مثل التعاونيات.

١٨ - وتعتبر الأصول المنتجة أو المادية الأخرى، مثل الأراضي والمساكن والخدمات المالية، عوامل أساسية في جعل الناس قادرين على تحمل الصدمات، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم، والتغلب على الفقر. وثمة حاجة على وجه الخصوص إلى وضع سياسات من أجل تأمين الحصول على الأراضي والموارد المتصلة بها وحيازتها، ولا سيما لفائدة صغار المزارعين والشعوب الأصلية. وتعميم الخدمات المالية استراتيجية هامة أخرى لتمكين الناس. فمعظم من يعيشون في فقر يوجدون خارج نطاق النظام المصرفي الرسمي، وبالتالي لا يسهل عليهم الوصول إلى الائتمان الميسور التكلفة. وتفيد بيانات البنك الدولي أن ما يقرب من ٦٠ في المائة من البالغين في البلدان النامية، ومنهم ٧٧ في المائة من البالغين الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، ليست لديهم حسابات مصرفية^(٢). ويجب بذل مزيد من الجهود من أجل توسيع نطاق الحصول على طائفة عريضة من الخدمات المالية، بما في ذلك الادخار المجتمعي والائتمان والتأمين البالغ الصغر والتمويل الريفي والأعمال المصرفية المتنقلة، إلى جانب تحسين الإلمام بالشؤون المالية والإدارية من أجل استخدام هذه الخدمات على نحو أكثر إنتاجية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تركيز المزيد من الاهتمام على تحسين الإدارة المالية وإمكانية الاستفادة من الخدمات المالية، بسبل منها تشجيع ممارسات الإقراض المسؤول والمستدام من جانب طائفة من مقدمي الخدمات المالية، مثل المصارف التجارية أو التعاونيات المالية أو مؤسسات التمويل البالغ الصغر أو المنظمات الأهلية، دعماً للمشاريع التجارية المنتجة ولتنمية رأس المال البشري.

تعزيز فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٩ - لقد تم الاعتراف بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية لتمكين الناس، وتعزيز المشاركة، والقضاء على الفقر، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة محورها الإنسان. وحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، سيقارب عدد مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم ٣ بلايين مستخدم في نهاية عام ٢٠١٤ (سيكون الثلثان منهم في البلدان النامية)، وسيقارب عدد

(٢) انظر البنك الدولي، قاعدة بيانات تعميم الخدمات المالية في العالم (Global Findex). متاح في الموقع التالي: <http://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/global-findex> (اطلع على الموقع في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

اشتراكات الأجهزة المحمولة والخلوية ٧ بلايين اشتراك (ستكون منها ٣,٦ بلايين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ)^(٣). وقد استغلت مبادرات إنمائية عديدة مبتكرة على الصعيدين الوطني والشعبي على حد سواء إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنجاح، بدءاً من برامج التحويلات النقدية ووصولاً إلى أنظمة رصد الكوارث والإنذار المبكر. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة رقمية كبيرة ومتعددة الأبعاد، مع وجود ثغرات في كل من الربط الإلكتروني والاستخدام بين الميسورين والمحرومين، والمناطق الريفية والحضرية، والرجال والنساء على سبيل المثال. وبالإضافة إلى الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي أن تضمن الحكومات تغطية شاملة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات النطاق العريض، وصياغة سياسات بشأنها تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات فئات اجتماعية محددة (أي الشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، والنساء، ومن يعيشون في الفقر، والعمال المهاجرين).

٣ - بناء المؤسسات العامة الشاملة لتيسير مشاركة الناس

٢٠ - يتوقف مستوى فعالية تنفيذ استراتيجيات التمكين على وجود مؤسسات فعالة وشاملة. وتتمسك المؤسسات العامة الشاملة بقيمتها والتزاماتها بخدمة جميع الناس وتيسير مشاركتهم بغض النظر عن خلفياتهم. وتعزز مشاركة المجتمع المدني وإشراكه الفعاليان شرعية المؤسسات وينميان الثقة فيها، وهو ما يشكل أساس المجتمع المتناسك.

٢١ - والمشاركة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التمكين لأسباب وجيهة متنوعة. فمن خلال المشاركة، يصبح الناس مواطنين أكثر صلاحاً باكتساب المعرفة المدنية والسياسية، وزيادة الوعي بحقوقهم ومسؤولياتهم، وتحمل المسؤولية عن تحسين حياتهم والتحكم فيه. ومع مرور الوقت، يكتسب الناس الثقة والمهارات، وذلك ما يشكل حافزاً لمزيد من المشاركة التي تؤدي بدورها إلى مزيد من التغيير الهيكلي على نطاق أوسع. وختاماً، تتيح المشاركة منظورات جديدة وأفكاراً ونهجاً مبتكرة في عمليات صنع السياسات وتنفيذها، وتوفر في الآن نفسه الشعور بالانتماء والاعتراف والهوية الاجتماعية والكرامة^(٤).

(٣) انظر: http://www.itu.int/net/pressoffice/press_releases/2014/23.aspx#.U5h9SP15PQI.

(٤) انظر العرض الذي أعده جون غافنتا حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن تعزيز تمكين الناس للقضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع المعقودة في الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية. (متاح في الموقع التالي: <http://www.un.org/esa/socdev/csocd/2014/JohnGaventa.pdf>).

٢٢ - غير أن المشاركة الواسعة النطاق لا يرجح أن تترسخ في غياب مؤسسات شاملة وفعالة. وقد تثنى البيروقراطية أو المقاومة المؤسسية للتغيير عن المشاركة الشعبية. وبالمثل، عندما لا تسفر المشاركة الفعلية عن نتائج ملموسة في الوقت المناسب، قد يفقد الناس الثقة والأمل في العملية أو الموارد اللازمة لها، مما يؤدي إلى خيبة الأمل، وفي نهاية المطاف، إلى إضعاف الناس. ولذلك، من المهم أن نفهم سلوك المؤسسات وأدائها لوظائفها. وقد لا يكون العديد من المؤسسات القائمة مجهزا بالآليات والقدرات الكافية لتيسير المشاركة. لذا، لا بد من تحويل ثقافة المؤسسات وتعزيز قدراتها حسب ما يلائمها، من أجل تعزيز تمكين الناس.

٢٣ - ويمكن تعزيز القدرات المؤسسية في مجالات مثل تنظيم وتيسير المشاركة المدنية على نطاق واسع، مثلاً من خلال المشاورات الدورية وجلسات الاستماع العامة واللقاءات المفتوحة والحوار الاجتماعي؛ وبناء التحالفات والشراكات؛ وصنع السياسات القائم على الأدلة؛ وتبادل المعلومات والمعارف؛ وبناء قدرات الجماعات والمجتمعات الضعيفة لتمكينها من المشاركة الفعالة. وعلاوة على ذلك، من المهم إشراك مختلف أصحاب المصلحة والمؤسسات من مختلف القطاعات في تعزيز الرؤى والأهداف والعمليات الشاملة والمستدامة، وفي تطوير رأس مالها الاجتماعي من القدرات.

٢٤ - وقد حققت جهود التعبئة الاجتماعية، التي بدأت في كثير من الأحيان على مستوى القاعدة الشعبية، نجاحاً في تغيير العقليات والسلوك، وخلق شعور أكبر بالمسؤولية لدى المواطنين. وتجدد الإشارة إلى أنه عند دعم المبادرات الشعبية، يكون تعزيز الصلات مع الرابطة الجماعية والحركات الاجتماعية القائمة وتقويتها وبنائها أكثر فعالية بشكل عام من خلق مساحات وآليات جديدة للمشاركة. وتملك التقنيات الحديثة مثل تكنولوجيات النطاق العريض والأجهزة المحمولة وشبكات وسائل التواصل الاجتماعي إمكانات كبيرة لتعزيز قدرة المؤسسات العامة على الوصول إلى جمهور أوسع.

٢٥ - وختاماً، تتسم آليات الشفافية والمساءلة المؤسسية القوية أيضاً بأهمية حاسمة في كسب دعم مختلف أصحاب المصلحة وإشراكهم. ويمكن أن تتخذ المساءلة عدة أشكال مختلفة، مثل الحق في الحصول على الأجوبة والالتزام بتقديمها؛ ووجوب الإنفاذ (القدرة على ضمان اتخاذ الإجراءات وإمكانية الوصول إلى آليات الانتصاف عندما تفشل المساءلة). وتشمل آليات المساءلة القواعد والإجراءات الإدارية الواضحة، والأطر القانونية، ومؤسسات الرقابة، ومراجعة الحسابات، وما إليها من ضوابط وموازين، بما في ذلك إشراك المواطنين،

لضمان تجاوب المؤسسات العامة وتنفيذ السياسات بفعالية وتوافر الموارد لتقديم ما يكفي من الخدمات الجيدة.

٢٦ - وتُساءل المؤسسات العامة عن إتاحة المعلومات الملائمة التي تؤثر على حياة الناس، مثل المعلومات التي تتعلق بالسياسة العامة أو التخطيط أو الميزنة أو البيانات الإحصائية. وينبغي نشر هذه المعلومات عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى أقصى حد ممكن لضمان وصولها إلى المواطنين في الوقت المناسب وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة. وستعزز زيادة مشاركة وإشراك المجتمع المدني بدورها الشفافية والمساءلة في المؤسسات. ومن أجل ضمان الحق في الحصول على المعلومات، سنت بعض الحكومات قوانين وأنظمة (قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي سنته الهند عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال) وأنشأت أطرا مؤسسية لدعمها. وتمكين الناس من خلال مدّهم بالمعلومات يمكن بدوره من دعم آليات الرصد التي تُخضع المؤسسات للمساءلة.

٤ - القضاء على التمييز والإقصاء

٢٧ - يكمن هدف آخر من أهداف نهج التمكين في إزالة الحواجز أمام المشاركة. وينبغي بذل جهود متضافرة لمكافحة التمييز بجميع أشكاله، بما في ذلك من خلال مواءمة القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان مع الأطر السياسية والقانونية الوطنية، بما يشمل تعديل و/أو إلغاء القوانين والممارسات التمييزية في نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية على السواء؛ وتحسين تغطية نظم التسجيل المدني؛ وتعزيز الوعي ومحو الأمية في المجال القانوني لدى الضعفاء والمهمشين أفرادا وجماعات بشأن حقوقهم (أي حصولهم على العدالة وحيازة الأراضي والاستفادة من الخدمات المالية؛ وحقوق الملكية؛ والحقوق في الميراث) ومسؤولياتهم كمواطنين؛ واتخاذ تدابير خاصة أو محددة الأهداف، مثل نظم الحصص، للوصول إلى الفئات المستبعدة أو المحرومة، علاوة على التدابير ذات الطابع الشامل؛ وتوفير التوجيه والتدريب لمقدمي الخدمات العامة للتصدي للتمييز بشكل فعال؛ وتحديد المعايير والمواقف والتصرفات والقوالب النمطية الاجتماعية التي تخلق أوجه عدم التماثل في السلطة وتؤدي إلى التمييز، وتعزيز أنشطة الدعوة الرامية إلى تغيير ذلك.

٢٨ - ويكتسي تسجيل المواطنة أهمية خاصة كمدخل إلى القضاء على التمييز والإقصاء. وينبغي إنشاء نظم فعالة للتسجيل المدني توفر الهوية القانونية وتمكن الناس من المطالبة بحقوقهم. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتحديد وإزالة الحواجز التي تحول دون التسجيل المدني، بما في ذلك من خلال الحملات الإعلامية وحملات التسجيل.

باء - الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا

١ - الاحتياجات الخاصة لأفريقيا

٢٩ - تواصل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا القيام بدور محوري في توجيه أولويات تنمية أفريقيا وسكانها. ويحز حاليًا تقدم كبير في تحسين نتائج التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء القارة، وتعزيز أداء القطاع الزراعي والاستثمار في الهياكل الأساسية والطاقة. وتواصل الشراكة الجديدة أيضًا دورها المحوري في تحسين الحوكمة في القارة. ويعزز مجموع التحسينات في هذه المجالات ذات الأولوية لدى الشراكة الجديدة سعي أفريقيا نحو التنمية الشاملة والتحولية ونحو تحقيق السلام الدائم. واستشرافا للمستقبل، سيتم تعزيز هذه الجهود من خلال مقترح خطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، التي تهدف إلى توجيه التحول القاري خلال الخمسين عاما المقبلة عن طريق النهوض بالنمو الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية الاجتماعية، وتمكين المواطنين، والتكامل الأفريقي.

٣٠ - ورغم أن النمو الاقتصادي في أفريقيا انخفض عن معدله الذي بلغ ٥,٧ في المائة عام ٢٠١٢، فإن منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٤ الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة يتوقع أن ينمو اقتصاد القارة بنسبة ٤,٢ في المائة عام ٢٠١٤ و ٥,١ في المائة عام ٢٠١٥. وهذا يعني أن معدل نمو أفريقيا لا يزال يعادل ضعف المتوسط العالمي تقريبا. ويقوم هذا النمو على أساس الطلب القوي على السلع الأفريقية، والبيئة الداعمة التي تتيحها سياسات الاقتصاد الكلي، وزيادة الاستهلاك والاستثمار. إلا أن العديد من البلدان الأفريقية لم تكن قادرة على جعل هذا النمو نموا شاملا. فالفوارق بين الجنسين في فرص العمل تظل مستمرة، إلى جانب انتشار واسع النطاق للبطالة والعمالة الناقصة والأجور المتدنية. ويستمر أيضا تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

٣١ - وقد تم إحراز بعض التقدم في الحد من الفقر. وبلغت نسبة سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم ٤٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، منخفضة من نسبة ٥٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٠^(٥). ومن أجل مواصلة جهود الحد من الفقر وخلق فرص توفير سبل العيش الكريم للجميع، يجب أن يترجم النمو في أفريقيا إلى نمو غني بفرص العمل. وحتى يكون النمو منصفًا ومستدامًا وشاملا، يجب مثلاً أن

(٥) انظر الأداة الإلكترونية لتحليل الفقر PovcalNet لفريق بحوث التنمية التابع للبنك الدولي (٢٠١٤)، متاحة في الموقع التالي: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm?1,0> (اطلع عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٤).

يحد من ارتفاع عدد الشباب المتعلمين والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى والنساء الذين يعانون من البطالة أو العمالة الناقصة. وبالإضافة إلى الجهود الوطنية، لا بد أيضا من التعاون والدعم الدوليين لجعل تنمية أفريقيا أكثر استدامة وشمولا، ولا سيما من خلال تخفيف عبء ديون القارة وتخفيض تكاليف معاملات إرسال التحويلات المالية، ومن خلال الحد من خسارات رأس المال الاستثماري والإيرادات المتأتية من خلال التدفقات المالية غير المشروعة.

٣٢ - ولا بد من بذل مزيد من الجهود لكي يتسنى للناس، ولا سيما الشباب والفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى، الحصول على عمل مربح ومنتج على نطاق واسع. وتقدر منظمة العمل الدولية أن ٣ من أصل كل ٤ عاملين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمارسون أشكالاً هشة من العمالة^(٦). وتتطلب معالجة هذا الوضع استثمارات مستدامة في قطاعات تعتمد على العمالة الكثيفة، وزيادة إنتاجية ونمو القطاع الزراعي، وزيادة التصنيع والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية والمشاركة الاستراتيجية في سلاسل القيمة العالمية في الصناعات التحويلية والخدمات. وتحتاج البلدان الأفريقية أيضا إلى الاستمرار في تعزيز وزيادة الاستثمار في قوى عاملة متعلمة ذات صحة جيدة. وهذا الأمر يتطلب الاستثمار في تنمية المهارات التقنية والمهنية والتعلم مدى الحياة، وتعزيز نظم التعليم في جميع المستويات، وتحسين النتائج الصحية، وخاصة في مجال صحة الأم والطفل، وضمان توفير الحماية الاجتماعية الأساسية.

٣٣ - وبغية مضاعفة الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل القضاء على الفقر والجوع وضمان بقاء القضاء على الفقر ضمن أولى اهتماماتها، أعلن رؤساء الدول الأفريقية عام ٢٠١٤ سنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، وذلك تخليدا للذكرى السنوية العاشرة لاعتماد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ويهدف البرنامج إلى تحويل الزراعة في القارة، بواسطة تسخير فرص النمو الشامل والتنمية المستدامة لضمان الازدهار المشترك وتحسين سبل العيش للجميع. ومنذ اعتماد البرنامج، ظلت ضرورة الاستثمار في الزراعة الأفريقية تحتل مكانة عالية في جداول أعمال السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية. والأهم من ذلك هو أن الأداء الزراعي قد تحسن. فعلى مدى العقد الماضي، بلغ المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي نحو ٤ في المائة، وهو ما يفوق معدلات النمو خلال العقود السابقة بكثير.

(٦) منظمة العمل الدولية، *World of Work Report 2014: Developing with jobs* (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٤).

٣٤ - ومع ذلك، لم يخفّض تحسن الأداء كثيرا من مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في القارة. ولا تزال بلدان عديدة، ولا سيما في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، تواجه تحديات كبرى في إطعام مواطنيها. وفي الواقع، لن تحقق بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من إحراز تقدم متواضع في خفض مستويات نقص التغذية في السنوات الأخيرة، لا تزال المنطقة دون الإقليمية تسجل فيها أعلى معدلات انتشار نقص التغذية في العالم^(٧). وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن ٢٤,٨ في المائة من مجموع سكان أفريقيا جنوب الصحراء (أي ٢٢٢,٧ مليون نسمة) عانوا من نقص التغذية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣^(٨). وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يرتفع العدد المطلق للأشخاص المعرضين لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة دون الإقليمية من ٣٥٧ مليون في عام ٢٠١٢ إلى ٤١١ مليون عام ٢٠٢٢^(٩).

٢ - الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا

٣٥ - تواصل انتعاش أقل البلدان نموا من الأزمة الاقتصادية العالمية بوتيرة معتدلة، إذ بلغ معدل النمو الكلي فيها ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. ورغم أن معدل النمو زاد بنسبة ١,٣ في المائة عن العام السابق، فإن عدد البلدان التي حققت أو تجاوزت مستوى النمو الكلي السنوي المسجل في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ والذي قارب ٧ في المائة، لم يتجاوز ١١ بلدا. ولا يزال الفقر المدقع واسع الانتشار. فاستنادا إلى بيانات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، كان ٥٠,٨ في المائة من سكان أقل البلدان نموا يعيشون تحت عتبة الفقر البالغة ١,٢٥ دولار (انظر A/69/95-E/2014/81، المرفق، الجدول ١). وقد أحرز التقدم نحو تحقيق أهداف الحد من الفقر والأهداف الإنمائية الأخرى حيثما تم الحفاظ على معدلات نمو عالية. ولذلك سيكون من المهم الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت حتى الآن، وإيجاد المزيد من فرص العمل المنتج واللائق من أجل تيسير تقدم كبير في التنمية البشرية والاجتماعية. ومع ذلك، تواجه أقل البلدان نموا كمجموعة تحديات اقتصادية فريدة على جبهات متعددة.

(٧) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ (نيويورك، ٢٠١٣).

(٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٣: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة" (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠١٣).

(٩) انظر: Stacey Rosen and others, "International Food Security Assessment, 2012-22", Outlook No. GFA-23 (Washington, D.C., United States Department of Agriculture, Economic Research Service, July 2012).

وهي على وجه الخصوص عرضة بشكل غير متناسب للصدمات والتقلبات التي تشهدها الاقتصادات المتقدمة والآثار المناخ والكوارث الطبيعية.

٣٦ - وتدل جميع المؤشرات الاجتماعية على أن التقدم المحرز لا يزال متفاوتاً. وهذا ما يعزى في جزء كبير منه إلى أن أقل البلدان نمواً يتعين عليها قطع أشواط أطول مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، بينما تملك موارد أقل منها لتحقيقها. وفي الوقت نفسه، يزداد عدد السكان في أقل البلدان نمواً زيادة سريعة، وهذا ما يسبب إجهاداً لقدرة الأراضي والسكن والهياكل الأساسية على سد احتياجاتهم. وعلاوة على ذلك، تظل الحاجة ملحة إلى نظم للحماية الاجتماعية الشاملة والمستمرة من أجل توفير السلع والخدمات الأساسية وتعزيز القدرة على التحمل طوال دورة حياة الناس. ورغم أن معظم أقل البلدان نمواً وضعت بعض برامج شبكات الأمان الاجتماعي وأن دولاً كثيرة منها بذلت جهوداً لتوسيع وتعزيز الأطر المؤسسية لتلك البرامج، فإن غالبية تلك الخطط تعمل على أساس مخصص الغرض وتفتقر إلى الاستدامة.

٣٧ - وفي مجال التعليم، تشهد معدلات الالتحاق بالمدارس ارتفاعاً متواصلاً، كما يحرز تقدم هام نحو تحقيق تكافؤ الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي في كثير من أقل البلدان نمواً. غير أنه على الرغم من النجاحات الكبيرة التي شهدتها عدد قليل من البلدان، فإن التقدم يسير بخطى أبطأ فيما يتعلق بتحسين معدلات إتمام الدراسة. وعلاوة على ذلك، اتضح أن عدد المتحققين بالمدارس يقل كلما ارتفع مستوى التعليم، بما في ذلك التدريب المهني والتعليم التقني. ورغم التحسن في فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي وفي محو الأمية بين الشباب، يفتقر كثير منهم إلى قدر كافٍ من المهارات اللازمة للعمل، وهم إما عاطلون عن العمل أو غير قادرين على إيجاد عمل لائق.

٣٨ - ورغم انخفاض نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة، فقد كان النجاح في معالجته هامشياً. ففي الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، كان نحو ٢٥٢ مليون شخص يعانون من الجوع. غير أن خمسة بلدان هي إثيوبيا، وبنغلاديش، ورواندا، ونيبال، والنيجر استطاعت الحد من الفقر لدى سكانها من حيث القيمة النسبية والقيمة المطلقة على حد سواء. ورغم أن معظم أقل البلدان نمواً أحرزت تقدماً مطرداً في تحسين صحة الأطفال والأمهات، لم يبلغ سوى عدد قليل منها غايتين من الأهداف الإنمائية للألفية هما خفض معدلات وفيات الأطفال بنسبة الثلثين، وخفض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع. ورغم ارتفاع معدل الإصابة بالمalaria والسل، إلا أنه

يواصل انخفاضه. وانخفضت أيضا معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية انخفاضاً طفيفاً، مع إحراز مزيد من التقدم في الحد من الوفيات المتصلة بالإيدز.

جيم - تنفيذ البرامج المتعلقة بالفئات الاجتماعية والإدماج الاجتماعي

٣٩ - لا تزال الفئات الاجتماعية المهمشة تاريخياً تغطي بشكل غير متناسب على صفوف الذين يعيشون في فقر أو هم عرضة له باستمرار، ممن لا يستطيعون العثور على عمل أو الذين يمارسون أعمالاً غير مستقرة أو غير مضمونة، والمستبعدين من المشاركة الكاملة في المجتمع. وبالإضافة إلى الاستراتيجيات الشاملة الرامية إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية، تستدعي الحاجة أيضاً اتخاذ تدابير تستهدف فئات اجتماعية محددة من أجل معالجة أوجه الحرمان التي تنفرد بها دون غيرها، ما يساعد بالتالي على تحقيق التكافؤ في الفرص. ويضطلع بجزء لا يتجزأ من جهود تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من خلال البرامج التي تركز على فئات اجتماعية محددة.

٤٠ - وتشكل الأسر المتمكنة الجيدة الأداء التي يتمتع جميع أفرادها بحقوقهم الإنسانية قوياً تسهم في تحريك التنمية. ويصادف عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وركزت الأعمال التحضيرية للاحتفال بها على مواضيع الفقر، والتوازن بين العمل والأسرة، والتضامن فيما بين الأجيال. وقد نُفذت الأنشطة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واضطلعت بها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية على وجه الخصوص. وأبرزت البحوث والاستعراضات الإقليمية والدولية التي أجريت في إطار العملية التحضيرية الإسهامات الهامة للسياسات التي تركز على الأسرة في الحد من الفقر، وتحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للأطفال، وتحسين التوازن بين العمل والأسرة، وتعزيز الروابط فيما بين الأجيال. ويمكن لاتباع نهج يركز على الأسرة في وضع السياسات أن يؤدي إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التصدي الشامل للتحديات القائمة فيما بين الأجيال.

٤١ - ودفعت الذكرى السنوية العشرون للسنة الدولية للأسرة إلى التفكير في الحالة الراهنة لعملية وضع السياسات الأسرية وفي مجالاتها ذات الأولوية. وتنصبّ معظم السياسات ذات المنحى الأسري على ترتيبات الصحة، والتعليم، والإسكان، والرعاية، في ظل تزايد التركيز أيضاً على العلاقات بين الأجيال. وتوفر السياسات الحكومية الدعم والحماية للأسر الضعيفة من خلال التدابير التشريعية ونظم الحماية الاجتماعية، مع التركيز بوجه خاص على الأسر التي لديها أطفال صغار والأسر المعيشية التي ترأسها النساء. وقد منحت أيضاً عدة سياسات منها الأولوية للشراكات مع المنظمات التي تركز على الأسرة، والقطاع الخاص، وسائر

أصحاب المصلحة المعنيين. واعتمد بعض الدول خططا وطنية للأسرة للاسترشاد بها في وضع سياسات أسرية متينة، فيما اتخذ بعضها الآخر أيضا خطوات لإضفاء اللامركزية على الخدمات والبرامج الأسرية من قبيل الخدمات والبرامج المتصلة بإجراء التحويلات النقدية وتوفير الرعاية للأطفال. غير أن عدم كفاية البحوث والإحصاءات الدقيقة لا يزال يعيق وضع سياسات أسرية. وبالإضافة إلى تحسين البيانات والمؤشرات، فإن النهوض بالسياسات الأسرية يستدعي إدماج المنظور الأسري بقدر أكبر في وضع السياسات عموما، وإجراء تقييم منهجي للسياسات في الأجل الطويل، ووضع نهج يراعي جميع مراحل الحياة، مع أخذ إسهامات جميع الأجيال واحتياجاتها بعين الاعتبار.

٤٢ - وتولى الحاجة إلى تعزيز وحماية حقوق المسنين اهتماما متزايدا. فقد اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الثانية والخمسين، مشروع قرار معنون "مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢" تناولت فيه لأول مرة مسألة التمييز ضد المسنين. ويسلم القرار بأن التمييز ضد المسنين يمثل سلوكا متحيزا واسع الانتشار يستند بقوة إلى التمييز على أساس السن ويشكل دافعه الرئيسي على حد سواء. وفي تطور مواز، قام مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠١٤ بتعيين خبير مستقل جديد معني بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان. وتتمثل مهمة هذا الخبير في العمل بالتنسيق مع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة وسائر هيئات الأمم المتحدة وعملاتها، ودراسة آثار تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة من منظور حقوق الإنسان.

٤٣ - وشددت الدول الأعضاء في الدورة الرابعة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة، المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٣، على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢. غير أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن كيفية الشروع في تنفيذها. وفيما توخت خطة عمل مدريد إدماج مسألة الشيخوخة وشواغل المسنين في برامج العمل الوطنية والعالمية باعتبارها نقطة انطلاق أساسية نحو تنفيذ الخطة، فإن التقدم المحرز حتى الآن صوب تحقيق ذلك الإدماج ضئيل أو منعدم. وبالتالي لا تزال معالجة مسائل الشيخوخة تتم بطريقة مجزأة. ويعزى ذلك أساسا إلى اتباع نهج إزاء الشيخوخة والمسنين عموما تختلف بشكل ملحوظ باختلاف البلدان والمناطق، وتستمد أساليبها، مثلاً، من الدين، أو من نماذج الرعاية الاجتماعية، أو تستمد، بشكل متزايد، من حقوق الإنسان. ويمكن لنهج يتعلق بالمسنين قائم على حقوق الإنسان أن يوفر منبرا مشتركا يمكن فيه مناقشة مسائل الشيخوخة ومعالجتها، كما يمكن أن يوسع نطاق المنظورات المتعلقة بالشيخوخة التي كثيرا ما تكون ضيقة الأفق ومستحكمة.

٤٤ - وطغت أخبار الشبيبة على خطة التنمية العالمية في الآونة الأخيرة. فمنذ الاحتجاجات والمظاهرات التي قادتها الشبيبة في جميع أنحاء العالم، ما فتئ الشباب يشبتون وجودهم، ويشددون في مطالبهم على إقامة مجتمعات يسود فيها مزيد من العدل والإنصاف وتكتسي طابعا تقدما أكبر. كما يطالبون بتولي دور أكبر في هياكل الحكومة في بلدانهم وبفرص أكثر في العمل والحياة الاقتصادية. وفيما أضحى الشباب من الرجال والنساء على نحو متزايد عوامل قوية في إحداث التغيير، لا تزال المعدلات العالية جدا للبطالة والعمالة الناقصة على الصعيد العالمي تشل مواهبهم واندفاعهم. وفي ظل هذا الواقع، تمس الحاجة بشدة إلى إطلاق العنان كاملا لإمكانات الشبيبة وإشراك الشباب في تقرير مصير مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم. وفيما تقل أعمار نصف عدد سكان العالم عن ٢٥ عاما، منهم ١,٢ بليون شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، فإن "الطفرة في أعداد الشباب" تمثل فرصة غير مسبوقة للاستفادة من مواهبهم ومهاراتهم من أجل النهوض بالتنمية على الصعيدين العالمي والوطني.

٤٥ - واستجابة لهذه التطورات، اتُخذت عدة مبادرات لزيادة مشاركة الشباب في الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٢، ونزولا عند طلبات الدول الأعضاء بتعزيز الترتيبات المشتركة فيما بين الوكالات بشأن السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب، قام الأمين العام بجعل العمل مع الشباب ومن أجلهم من أولويات برنامج عمله الخمسي. وجاء وضع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب نتيجة مباشرة لهذه المبادرة. وخطة العمل هذه، التي تستند إلى إطار برنامج العمل العالمي للشباب، هي عبارة عن مخطط يحدد أولويات رئيسية لمنظومة الأمم المتحدة تتعلق بالنهوض بالشباب، ويوفر استراتيجية لتعزيز التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ومع التركيز على المجالات المواضيعية المتمثلة في العمل وتنظيم المشاريع، وحماية الحقوق، والمشاركة المدنية، والإدماج السياسي، والصحة، والتعليم، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، فقد صيغت خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن الشباب بالتشاور مع الشباب في جميع أنحاء العالم الذين سيواصلون المشاركة في تنفيذها ورصدها. وقد حدد التقرير السنوي الأول المقدم عن خطة العمل التقدم المحرز والثغرات القائمة والدروس المستفادة وأجرى تقييما لها. وفي إطار برنامج العمل أيضا، استحدثت برنامج متطوعي الأمم المتحدة بالتعاون مع مجموعة من الشركاء خطة متطوعي الأمم المتحدة الشباب، وما برح مبعوث الأمين العام لشؤون الشباب المعين لأول مرة يدعو إلى التزام أكبر بالاحتياجات الإنمائية للشباب وحقوقهم، ويعمل على إشراك الشباب في أعمال الأمم المتحدة. ويركز المبعوث، منذ تعيينه في عام ٢٠١٣، على تعزيز مشاركة الشباب على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وعلى أنشطة الدعوة مع الشباب ولأجلهم، وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين،

ومواءمة برامج الشباب في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عبر شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لها، ببذل جهود إضافية للاستفاضة في دراسة موضوع مشاركة الشباب. وفي هذا الصدد، عقدت الشعبة اجتماعين لأفرقة الخبراء استُكشفت فيهما إمكانية مشاركة الشباب في خضم مناقشات أوسع نطاقا بشأن أفضل السبل المفضية إلى كفالة مشاركة الشباب بشكل فعال في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦ - وعُقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، تلبية لدعوة الجمعية العامة في قرارها ١٢٤/٦٦ في موضوع "سبل المضي قدما: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده". وشارك في الاجتماع وعلميته التحضيرية العديد من أصحاب المصلحة، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وأقر المشاركون في الاجتماع بأن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولت ظهرها إلى حد كبير للأشخاص ذوي الإعاقة، فشددوا على أهمية كفالة بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تحقيق مشاركتهم الكاملة والمتكافئة في المجتمع. وسلط الضوء أيضا على الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يشكلون أكبر أقلية في العالم، باعتبارهم شركاء على قدم المساواة لا غنى عنهم في تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر وغيره من أهداف التنمية المستدامة.

٤٧ - وأوصت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى باتخاذ الإجراءات الكفيلة بأن تشمل الاستراتيجيات والجهود الإنمائية الوطنية مسائل الإعاقة وأن تتضمن إجراءات محددة تستهدف معالجة هذه المسائل. ولاحظت الوثيقة أيضا أن حجم ونوعية وتوافر البيانات والإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة بالإعاقة لا تزال، رغم تحسنها، غير كافية، وشددت على ضرورة بذل مزيد من الجهود في هذا المجال بغية إجراء تقييم واضح لحالة الأشخاص ذوي الإعاقة وتتبّع درجة استفادتهم من التقدم العام المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. وقد بذل الكثير من الدول الأعضاء جهودا لتعزيز قاعدة المعارف بشأن الإعاقة، بما في ذلك إجراء الدراسات الاستقصائية الخاصة بالإعاقة، وإدراج مجموعة الأسئلة القصيرة التي صاغها فريق واشنطن في تعدادات السكان.

٤٨ - وتشكل التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، باعتبارها مسألة جامعة، وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة وغاية لها على حد سواء. وأكدت الوثيقة الختامية، بهذه الصفة، أهمية إزالة

العوائق بجميع أنواعها حتى تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية بلوغ أقصى طاقاتهم ومشاركتهم الكاملة والمتكافئة في المجتمع. وفي هذا الصدد، وخلال الاحتفال باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٣ (٣ كانون الأول/ديسمبر)، افتتحت الأمانة العامة للأمم المتحدة مركزا تابعا لها للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة من أجل تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أعمالها. وشددت الوثيقة الختامية أيضا على الدور الهام للتعاون الدولي ولتعبئة الموارد على أساس مستدام في تعميم مراعاة مسألة الإعاقة في التنمية على جميع المستويات.

٤٩ - ولا يحظى الكثير من الشعوب الأصلية في العالم بالاعتراف بهويتها الثقافية أو حقوقها الجماعية أو معارفها التقليدية، وتعاني من الإقصاء الاجتماعي والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان بشكل دائم. وتمثل الموضوع الخاص للدورة الثالثة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في "مبادئ الحكم الرشيد التي تتفق وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المواد ٣ إلى ٦ و ٤٦". ومن وجهة نظر الشعوب الأصلية، يستند الحكم الرشيد في أساسه إلى الحق في تقرير المصير في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو حق لا يمكن من دونه أعمال كافة حقوق الإنسان الأخرى. ويعزز الحكم الرشيد المساواة وحق السكان الأصليين في المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات بشأن القضايا التي تمسهم ومجتمعاتهم المحلية وأراضيهم وأقاليمهم ومواردهم الطبيعية، بوسائل منها الاعتراف بالأساليب التي تتبعها الشعوب الأصلية في الإدارة الذاتية والحكم الذاتي. ومع التركيز إقليميا على آسيا، حيث يعيش ثلثا عدد السكان الأصليين في العالم، أبرز المنتدى الدائم استمرار تهديم الشعوب الأصلية من خلال عدم توفير المستوى اللائق من التعليم والخدمات الصحية لها والتعدي على مصادر رزقها التقليدية، بأساليب منها تشريدها قسريا عن أراضيها ومواردها وتجريدها من ملكيتها. ونساء الشعوب الأصلية عرضة بشكل خاص للتمييز وسوء الصحة الجنسية والإنجابية والعنف الجنساني، لا سيما في مناطق النزاع. بيد أن تلك المنطقة شهدت أيضا تحقيق بعض المكاسب لصالح حقوق الشعوب الأصلية ورفاهها في شكل اعتراف قانوني بوضعها وثقافتها باعتبارها شعوبا أصلية وبأراضي أجدادها ومواردها الطبيعية.

٥٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ستعقد الجمعية العامة اجتماعا عاما رفيع المستوى تحت اسم المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية، بهدف تبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات فيما يتعلق بإعمال حقوق الشعوب الأصلية، مع التركيز بوجه خاص على مواصلة السعي

لتحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويُتوخى أن يتمخض هذا المؤتمر العالمي عن وثيقة ختامية موجزة عملية المنحى.

٥١ - ولتحقيق هدف تهيئة مجتمع للجميع بالكامل، يتعين بذل مزيد من الجهود لإنشاء قاعدة شاملة من الأدلة حتى يتسنى وضع سياسات اجتماعية فعالة. ولا غنى عن تعزيز كمية ونوعية البيانات والإحصاءات، المصنّفة حسب نوع الجنس والسن وحالة الإعاقة والانتماء إلى شعوب أصلية، لوضع سياسات متجاوبة تعزز التنمية المستدامة، وإجراء تقييم دقيق لأثر هذه السياسات على جميع قطاعات السكان. ويتعين إدراج جودة البيانات والإحصاءات في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لضمان أن تكون التنمية بحق شاملة للجميع ومنصفة. ويجب أيضا مواصلة الجهود وتعزيزها لتمكين جميع الفئات الاجتماعية، وعلى الأخص أكثر الفئات تهميشا، من إسماع صوتهما والتعبير عن احتياجاتهما ودواعي قلقهما، ومراعاة ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثا - تهيئة مسارات نحو تحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع

٥٢ - في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ما لبث الاهتمام العالمي يركز بشدة على كيفية تحقيق تكامل فعال ومتوازن للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. ويسود عموما اتفاق على أن التنمية المستدامة ستكون أساس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن هدفها الشامل سيتمثل في القضاء على الفقر، إلى جانب إعطاء مكانة أبرز للقضايا البيئية. غير أن الاهتمامات الاقتصادية والبيئية طغت لحد كبير حتى الآن على البعد الاجتماعي.

٥٣ - ويتطلب تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة التركيز على الأوضاع والعوامل الاجتماعية التي تشكل عمليات التغيير باعتبارها وسيلة لتحقيق تنمية مستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا. ويمكن وصفها بأنها "القوى المحركة في المجتمع" التي تؤثر في التنمية المستدامة. وسيُمكن فهم العوامل الاجتماعية التي تدفع بتحقيق نتائج التنمية أو تدعمها واضعي السياسات من إيجاد حلول مستدامة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. والواقع أن هذا التحول في التركيز يُوسّع نطاق السياسة الاجتماعية، وهو أمر ضروري لمواجهة التحديات المعقدة المطروحة على صعيد الاستدامة مثل التحديات المتعلقة بتغير المناخ والمياه والأمن الغذائي والطاقة واستغلال الأراضي والكوارث، ولإيجاد حلول أكثر فعالية ودواما وإنصافا وعدلا.

٥٤ - وتنطوي "القوى المحركة في المجتمع" على ثلاثة عناصر أساسية هي: الهياكل الاجتماعية والمؤسسات والقدرة على العمل، وهي عناصر تركز على المعايير والقيم الاجتماعية. وتقوم القوى المحركة في المجتمع بدور بالغ الأهمية في الانتقال نحو أنماط مستدامة للتنمية. فالهياكل والمؤسسات الاجتماعية تبلور أفضليات الأشخاص وسلوكهم وإمكاناتهم، وتشمل أشكال التقسيم الطبقي الاجتماعي الاقتصادي (الطبقة والأصل الاثنى ونوع الجنس والموقع). وتندرج ضمن المؤسسات "قواعد اللعبة" الرسمية وغير الرسمية التي تتجسد في أنماط سلوك الأشخاص والمنظمات. ويُشير عنصر القدرة على العمل إلى قدرة الأفراد والجماعات على التأثير في إحداث التغيير أو الاستجابة للظروف والتكيف معها، بما في ذلك أسلوبهم في مواجهة الظروف وفي الابتكار وفي تنظيم وتعبئة أنفسهم للدفاع عن مصالحهم وهويتهم وحقوقهم^(١٠). والقوى المحركة في المجتمع يمكنها إما الدفع بالتنمية المستدامة أو إعاقته، رهنا بأنماط السلوك والقواعد التي تلتزم بها.

٥٥ - ولذلك فمن المهم، عند صياغة السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع التي ترمي إلى تغيير نمط التنمية، تناول الأسباب الهيكلية، أو القوى المحركة في المجتمع، التي تكمن وراء التحديات الإنمائية المطروحة. ويقتضي ذلك زيادة مشاركة الشركاء الاجتماعيين في عمليات صنع القرار، وتعزيز تمكين الأفراد.

٥٦ - ومن الضروري أن توجه السياسات الاجتماعية القوى المحركة في المجتمع نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي وإدارة البيئة. فبوسعها أن تؤثر في إحداث تغيير جذري، بطرق منها على سبيل المثال تعزيز رأس المال البشري، والحد من أوجه عدم المساواة، والمساهمة في نمو الإنتاجية. وهذا هو السبيل لأن تمكن السياسات الاجتماعية من تحقيق المزيد من النتائج الإنمائية المستدامة.

المجالات الرئيسية للسياسات

٥٧ - بإمكان عدة مجالات هامة متعلقة بالسياسات على وجه الخصوص أن تؤثر في القوى المحركة في المجتمع المؤثرة في التنمية المستدامة. وتشمل هذه المجالات استراتيجيات لتعزيز جعل العمالة محورا لسياسات الاقتصاد الكلي، وتعميم الحماية الاجتماعية وإعادة التوزيع، والتكافؤ في الفرص والنتائج على حد سواء؛ وإرساء اقتصاد أخضر عادل اجتماعيا، واقتصاد اجتماعي تضامني، وتشجيع المشاركة والتمكين. (انظر E/CN.5/2014/8).

(١٠) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، "البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة"، الموجز الرابع لما بعد عام ٢٠١٥ (جنيف، ٢٠١٣).

٥٨ - ومن غير المرجح أن يَتميز التركيز المنصبّ على النمو الاقتصادي لوحده بالشمولية أو أن يسفر عن توسّع يتناسب معه لسوق العمل وفرص العمل اللائق للجميع. وما زال العمل بأجر أو العمل الحر يُدرّ الجزء الأكبر من دخل أغلبية سكان العالم. ولذلك يجب أن يكون الهدف الأساسي لسياسات الاقتصاد الكلي هو توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، من أجل تحقيق التنمية التي تتخذ من الأفراد محورها. وبالإضافة إلى استراتيجيات من قبيل الاستراتيجيات التي تنهض بسياسات سوق العمل النشطة، وتطوير البنى التحتية، والسياسات الصناعية، والأشغال العامة، يجب إيلاء اهتمام أكبر إلى مواجهة المخاطر المرتبطة بالعمالة غير النظامية والعمالة الهشة، وإلى تعزيز فرص العمل المراعية للبيئة والاستثمار فيها.

٥٩ - ولكي تُحدث السياسات الاجتماعية تحولات، يجب أن لا تقتصر على استهداف الفئات الضعيفة، بل ينبغي أن تؤدي وظائف متعددة لصالح الأشخاص في جميع مراحل الحياة، وأن تشمل اتخاذ تدابير لإعادة التوزيع تهدف لمعالجة أوجه عدم المساواة. وبصفة خاصة، يوفر تعميم إمكانية الاستفادة من البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الشاملة والضمان الاجتماعي الحماية في حالة مواجهة طوارئ متعددة، تتراوح من البطالة إلى الإعاقة والشيخوخة، ويحد من تقلبات الطلب الكلي في أعقاب حدوث صدمات اقتصادية، ويعزز القدرة على الانتقال إلى اقتصاد أخضر. وفي بعض الحالات، تسعى "السياسات الاجتماعية البيئية" لتعزيز استدامة إدارة البيئة واستغلال الموارد الطبيعية بطرق منها على سبيل المثال برامج التحويلات النقدية والعمالة والاستراتيجيات المبتكرة لتعبئة الموارد^(١١).

٦٠ - ولدى معالجة مسألة عدم المساواة التي تتجلى في عدة جوانب والتي تكتسب أهمية متزايدة في الخطة العالمية، من المهم تعزيز المساواة على مستوى الفرص والنتائج على السواء. ويؤيّل الاهتمام في كثير من الأحيان إلى زيادة الفرص المتاحة، بطرق منها على سبيل المثال إتاحة الفرص لتلقي خدمات الرعاية الصحية أو لاكتساب المهارات، مما يؤثر بدوره في سبل العيش. غير أن أوجه عدم المساواة في النتائج المحققة تساعد أيضا في تحديد نوع الفرص المتاحة للأفراد مما يكرس أوجه التفاوت الضارة التي قد تستمر على مدى أجيال، وتستدعي التصدي للقوى الهيكلية والتمييزية. ولمعالجة كلا النوعين من عدم المساواة، من الضروري وضع سياسات متسقة.

٦١ - ومواجهة التحديات البيئية من قبيل تغير المناخ وتدهور الأراضي تتطلب الانتقال إلى اقتصاد أخضر وعادل. ولم تسفر بعض الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد الأخضر، ومنها

(١١) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، "الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الأخضر"، الموجز الثاني عشر للبحوث والسياسات (جنيف، ٢٠١٣).

الجهود المتمثلة في تسديد مدفوعات مقابل أداء خدمات بيئية أو تخصيص الأصول البيئية بالاستناد إلى السوق، عن النتائج المرجوة باستمرار، وتكون في كثير من الأحيان لصالح الميسورين وتلحق ضرراً ببعض الفئات الاجتماعية^(١١). ويتعين أن تساعد السياسات الاجتماعية الشاملة في التوفيق بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية حتى تتسنى هئية اقتصاد أخضر يتسم بالعدل والإنصاف. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى معالجة عوامل من قبيل القدرة المؤسسية والإرادة السياسية وعلاقات السلطة ووعي الأفراد وسلوكهم. وبالإضافة إلى تيسير إنشاء فرص عمل لائقة مراعية للبيئة، بإمكان السياسات الاجتماعية، على سبيل المثال، أن تحد من قلة المناعة إزاء التغيرات البيئية، وأن تشجع الإنتاج والاستهلاك المراعيين للبيئة، وتستثمر في الأشغال العامة الاجتماعية البيئية، وتدعم سبل كسب الرزق المجتمعية ونظم إدارة الموارد الطبيعية التي وضعتها الشعوب الأصلية وصيادو الأسماك وسكان الغابات وصغار المزارعين والتي تنسجم أصلاً مع مبادئ الاقتصاد الأخضر العادل^(١٢).

٦٢ - والمشاركة والتمكين قوتان أساسيتان محركتان في المجتمع تؤثران في التنمية الشاملة للجميع. فتمكين الناس والجماعات، يمكن أن يجعلهم عناصر فاعلة في مجال التنمية المستدامة. وتتيح العمليات القائمة على المشاركة فرصة للأشخاص لإسماع صوته، وتمنحهم القدرة على التأثير في عمليات اتخاذ القرارات. ويتناول الفرع ثانياً - ألف أعلاه الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز تمكين الأفراد.

٦٣ - ويوفر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وسيلة هامة لتمكين الناس من خلال اعتماد سبل منتجة لكسب الرزق وتكوين شبكات اجتماعية. ويشير هذا الاقتصاد إلى أشكال إنتاج وتبادل السلع والخدمات من قبل أعمال تجارية ومؤسسات ذات علاقات تعاونية وترايطية وأشكال إدارة ديمقراطية، مثل التعاونيات والرابطات والجمعيات التعاضدية، التي تحكمها مساهمة اجتماعية وبيئية إلى جانب السعي للربح والتي تعزز التضامن. ويشكل هذا النهج الجماعي في النشاط الاقتصادي وسيلة مجدية لإيجاد فرص العمل اللائق، وتلبية الطلب، وتحسين حماية البيئة، وتعزيز القدرات من خلال اكتساب المهارات والتنظيم وإتاحة الفرص، وهذه أمور تعزز جميعها التنمية. وفي الوقت نفسه، يبرهن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على قدرة كبيرة على التحمل خلال فترات الركود الاقتصادي، ويحدّ بذلك من مدى قلة مناعة الأفراد والجماعات.

(١٢) انظر: www.unrisd.org/social-drivers-note.

٦٤ - وتناولت الدورة الثانية والخمسون للجنة التنمية الاجتماعية، في إطار بند المسائل المستجدة من جدول الأعمال، القوى المحركة في المجتمع التي تؤثر في التنمية المستدامة. وناقشت اللجنة ضرورة النظر في التنمية المستدامة من منظور اجتماعي عند صياغة وتنفيذ خطة لما بعد عام ٢٠١٥ تكون متكاملة وشاملة للجميع. ويجب ترسيخ مسألتي المساواة والعدالة الاجتماعية في الخطط الإنمائية المقبلة. ولمواجهة التحديات المعقدة المطروحة أمام تحقيق مستقبل مستدام وعادل، لا بد من تحول غمطي يوسع نطاق السياسة الاجتماعية. ويتطلب ذلك إحداث تغييرات جذرية وهيكلية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وزيادة إسهام الشركاء الاجتماعيين في عمليات اتخاذ القرارات.

رابعاً - التوصيات

٦٥ - تمثل السياسات والتدابير الرامية إلى الحد من الفقر وتوسيع نطاق توفير فرص العمل اللائق وتحقيق الاندماج الاجتماعي، والسياسات والتدابير الموجهة إلى تعزيز تمكين الأفراد، عوامل تعزز بعضها البعض. ويقتضي الأخذ بنهج تمكيني في مجال وضع السياسات صياغة استراتيجيات شاملة ونهج تركز على فئات معينة. وتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، يجعل منهم عناصر فاعلة للتغيير في النهوض بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع.

٦٦ - وللتعجيل بالتقدم نحو تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الأخرى، ولتعزيز الركيزة الاجتماعية للتنمية المستدامة، قد تود الجمعية العامة أن تنظر في التوصيات التالية:

- ينبغي للحكومات أن تنظر في اعتماد نهج إزاء السياسات من شأنه تمكين الأفراد من خلال الاستثمار في مجالات منها التعليم والمهارات المهنية والصحة؛ وتعزيز مساءلة المؤسسات وشفافيتها ومدى تجاوبها وقدرتها على تيسير المشاركة الفعالة؛ والقضاء على التمييز. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للحكومات أن تقوم بما يلي:
- الاستثمار في توفير الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين إمكانية الحصول على عمل لائق وعلى المعلومات والموارد الإنتاجية، مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية، والأراضي والممتلكات، باعتبارها من سبل تمكين الأفراد

■ التخلّص من القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وغيرها من الحواجز التي تحول دون المشاركة، بطرق منها إنشاء نظم فعالة للتسجيل

المدني، من أجل إتاحة فرص متكافئة للجوء إلى العدالة والحصول على الخدمات العامة، وفرص للاستفادة على قدم المساواة من الأصول والفرص المتاحة

- تعزيز آليات شفافية المؤسسات ومساءلتها من أجل حشد الدعم من مختلف الجهات المعنية، وتعزيز قدرة المؤسسات على تيسير مشاركة المواطنين الموسعة من خلال عقد مشاورات دورية وجلسات استماع عامة ولقاءات مفتوحة وحوار اجتماعي
- تعزيز قدرات جمع بيانات موقوتة وعالية الجودة وموثوقة مصنفة، بقدر الإمكان، حسب نوع الجنس والسن وبحسب الموقع في الأرياف/الحواضر والقدرة/الإعاقة والدخل والعرق/الأصل الاثني والانتماء إلى الشعوب الأصلية، وقدرات تحليل تلك البيانات وإتاحتها على نطاق واسع، وذلك للتمكن من إنجاز تحليلات اجتماعية وتقييمات للأثر، وتنفيذ عمليات لوضع السياسات والرصد تتسم بالشمولية؛
- تعزيز اتساق السياسات والتنسيق على مستوى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، مع اعتبار القضاء على الفقر وتعزيز سبل توفير فرص العمل اللائق هدفين محوريين؛ وإيلاء الأولوية في عملية وضع السياسات الوطنية لإيجاد فرص العمل وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.